## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٤٧٥ | ١٤٨٢,٥ |
| اليورو | ١٨٣٠ | ١٨٤٠ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٦٦٥ | ٢٦٧٥ |
| الدينار الاردني | ٢٠٥٠ | ٢٠٦٠ |
| الدرهم الاماراتي | ٤٢٠ | ٤٣٠ |
| الريال السعودي | ٣٨٠ | ٣٨٥ |
| الليرة السورية | ٢٦,٥ | ٢٨ |

## الدينار العراقي في البورصة العالمية

| | سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار | سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة |
|---|---|---|
| الاردن | ١٤٧٠ | ٢٠٥٩ |
| الكويت | ١٤٧٤ | ٤٩٩٥ |
| ابو ظبي | ١٤٦٨ | ٣٩٥ |

# سعـــر الـــصرف قـــواعـــده وأنـــظـــمـــتـــه

مكي محمد ردام

**سعر الصرف: عبارة عن نظام يجري فيه تبادل العملات المختلفة في السوق المحلية أو الأسواق العالمية، أي تحدد قيمة عملة معينة نسبة الى عملة أخرى أو قيمة عملة معينة نسبة الى العملات الاخرى، وتتحدد قيمة أو سعر هذه العملة عادة عن توازن نقطة في عملية التجارة الدولية حيث يتطلب استخدام العملات الوطنية المختلفة التي ترتبط ببعضها بأسعار تدعى بـ (سعر الصرف الأجنبي foreign Exchange rate) في سوق ايضاً تسمى بـ (سوق القطع الأجنبي)**

ويعني النقطة التي يتقاطع عندها عرض عملة معينة مع مقدار الحاصل عليها من الطلب.

ولسعر الصرف الأجنبي اهمية بالغة في التجارة الخارجية، ولايضاح هذه الأهمية ناخذ مثلاً السلعة س، حيث يعتمد سعر السلعة (س، الامريكية) والسلعة (س، الفرنسية) على الأسعار المحلية وعلى سعر الصرف الأجنبي، أفرض ان سلعة (س، الايطالية) كانت تباع بسعر مقابل ٦ دولارات للسلعة في حين كان نظيرها الفرنسي ٤٠ فرنكا فرنسيا، عندها، وفقاً لسعر الصرف في الثمانينيات مثلاً حين كان يساوي ١٠ فرنكات فرنسي فان سعر السلعة س يباع بـ ٤ دولارات في حين تباع السلعة (س. الايطالية) بـ ٦ دولارات مما يعطي ميزه في استيرادها لوجود فرق في سعر الصرف الأجنبي بمقدار دولارين اثنين لصالح المستورد.

اما سوق القطع الأجنبي فهي السوق التي تتم فيها مبادلة عملات من مختلف الدول وفيه تحدد أسعار الصرف الأجنبي وتتم مبادلة العملات الأجنبية في جميع البنوك والمؤسسات المتخصصة في هذا النوع من الاعمال، حيث تقود أسواق منظمة في انحاء مختلفة من العالم بمبادلة ما قيمته مئات مليارات الدولارات من العملة يومياً.

ولاسواق القطع الأجنبي قاموسها الخاص، فهبوط في سعر احد العملات بالنسبة الى عملة أو لجميع العملات يطلق عليه اسم هبوط القيمة، وارتفاع سعر إحدى العملات مقابل العملات الأخرى يطلق عليه اسم زيادة القيمة، إذ كثيراً ما يخلط بين تعبير (خفض قيمة العملة) مع تغيير هبوط القيمة، فان خفض قيمة العملة يتعلق بمواقف تقوم فيها الدولة بتثبيت سعر صرفها لعملاتها تجاه عملة أخرى أو تجاه الذهب قديماً ويتغير السعر المربوط بارتفاع سعر تلك العملة.

١- نظام سعر الصرف المعدم

وفي هذا النظام يتحدد السعر ويتحرك بمرونة وحرية كاملة وبتأثير العرض والطلب ويسمى سهم الصرف المعدوم، ويتحقق حين لا تضع الحكومة سعراً ثابتاً لصرف عملتها أو تتخذ إجراءات لغرض سعر – أي تتحدد الأسعار الخاصة بالعملات من عمليات البيع والشراء التي يقوم بها الافراد وقطاعات الاعمال، فاذا افترضنا ان سعر صرف الدولار يساوي ١٥٠٠ دينار وقرر الأمريكيون زيادة مستورداتهم من السلع العراقية مثلاً وهذا يعني انهم سيطلبون كميات اكبر من الدينار العراقي لشراء سلع عراقية، لكن العراقيين يعرضون كمية اقل من الدينار فتكون النتيجة الطلب على الدينار ليرتفع سعره (ويخفض سعر الدولار الأمريكي).

٢- أسعار الصرف الثابتة:

تاريخياً، كان اهم نظام لسعر الصرف الثابت هو قاعدة الذهب ووفق هذا النظام كانت الدول تحدد عملتها مقابل كمية ثابتة من الذهب مما يعطي أسعاراً ثابتة بين الدول بناء على قاعدة الذهب، فلو فرضنا ان جميع الناس أصروا على ان يدفع لهم الذهب، عندها سيطلب شراء سلعة ودفع ثمنها بسعر يعبر عنه بمثقال من الذهب ووفق ذلك لن يكون لدينا مشكلة في سعر صرف اجنبي لان الذهب سيكون العملة العالمية المشتركة، وهذا المثال يتضمن جوهر نظام قاعدة الذهب في ان يصبح الذهب وسيلة تبادل أو عملة عندذاك لا تختلف التجارة العالمية عن التجارة المحلية ولن يكون الفارق الا في وزن قطعة العملة (مثقال- قيراط –اونس).

٣- أسعار الصرف المدارة

وهذا النظام هو الاكثر اعتماداً من النظامين السابقين لانه الحل الوسط بين الاثنين وقيمته تتحدد بشكل أساسي، حسب قوى السوق، ولكن الحكومة قد تغير سياستها النقدية للتأثير على أسعار الصرف، بتدخلها في إدارة أسعار الصرف في أسواق القطع الأجنبي، ويكون التدخل على شكل قيام الحكومة (البنك المركزي) ببيع وشراء عملتها الخاصة كما يحدث الآن بالنسبة لقيمة الدينار إذ تم تحديد سعر صرف الدينار مقابل الدولار عن طريق عرض كميات معينة من الدولار للبيع في المزاد العلني كلما ترى السلطات النقدية والبنك المركزي ضرورة لذلك.

٤- نظام بريتون وودز.

ظهر هذا النظام بعد اجتماع دول الحلفاء عام ١٩٤٤ في بريتون وودز، واتفقت على نظام التعاملات المالية الدولية، ومنذ ذلك الحين تغيرت بعض قواعد النظام واصبحت قاعدة صرف الذهب مقابل العملات الذي تعتمده كأساس وحيد للقيمة، فان المؤسسات التي انشئت في بريتون وودز مازالت تلعب دوراً حتى يومنا هذا، ولاستبدال قاعدة الذهب أقام نظام بريتون وودز سعراً معادلاً لكل عملة مقابل كل من الدولار الامريكي والذهب، واسعار الصرف بين العملات حددت بالطريقة ذاتها كما لو كانت خاضعة لقاعدة الذهب مثال ذلك الجنيه الاسترليني تمت معادلته بما يساوي ١٢,٥ جنيهاً لكل أونس من الذهب.

٥- نظام سعر الصرف الحديث، المهجن.

في العقود الثلاث التي تلت الحرب العالمية الثانية استخدم العالم قاعدة الدولار، وبموجب نظام بريتون كان الدولار هو العملة الرئيسة، حيث كانت معظم عمليات التجارة والتمويل تتم بالدولار، وكانت التسويات غالباً ما تتم بالدولار ايضاً كما ان معادلة أسعار الصرف اعتمدت الدولار وحفظت الاحتياطات الحكومية والخاصة بحسابات بالدولار ايضاً وكانت فترة من النمو والازدهار لم يسبق لها مثيل.

وقد تعافت اقتصاديات دول أوروبا الغربية وشرق آسيا مما لحق بها من اضرار الحرب وأخذت تنمو بمعدلات مشهودة.

٦- النظام المهجن المعاصر

خلافاً للنظام الموحد السابق سواء في ظل قاعدة الذهب أو بريتون وودز بان نظام سعر الصرف الحديث لا يناسب أي قالب دقيق ومن دون تخطيط من احد، انتقل العالم نحو نظام سعر الصرف المهجن وملامحه الرئيسة.

١- قلة من الدول تسمح لعملاتها ان تعوم بحرية كما كان حال الولايات المتحدة في بعض الفترات خلال العقدين الماضيين، وفق هذا المنهج تسمح الدولة للأسواق ان تقرر قيمة عملتها ونادراً ما تتدخل.

٢- بعض الدول لديها أسعار صرف "مدارة" الا انها مرنة وتشمل هذه المجموعة كلا من كندا واليابان وبريطانيا وبموجب هذا النظام تشتري الدولة أو تبيع عملتها لتقليل تقلبات العملة اليومية أضف الى ذلك ان الدولة قد تشترك في بعض التدخلات المدروسة لدفع عملتها نحو ما تعتقد انه المستوى الملائم.

٣- هناك دول عربية وخاصة الصغيرة منها تربط عملتها بعملة رئيسة أو بسلة من العملات في بعض الاحيان قد يسمح للسعر ان ينزلق بنعومة صعوداً أو هبوطاً في نظام يعرف باسم سعر الصرف الزاحف أو المنزلق.

٤- بعض الدول تشترك معاً فيما يسمى (منطق عملة) بهدف تحقيق استقرار أسعار الصرف فيما بينها وتسمح في الوقت نفسه لعملاتها بالتحرك بحرية مقابل باقي عملات العالم.

٥- اضافة الى ذلك فان معظم الدول تميل الى التدخل سواء حين تدب الفوضى في الأسواق أو حين تخرج أسعار الصرف عن خط الامور الأساسية، أي ان أسعار الصرف المناسبة لمستويات الأسعار القائمة ولتدفق التجارة.

عملات عراقية

في الهم الاقتصادي

# هيئة عامة مقبلة

حسام الساموك

في التاسع من الشهر الحالي تلتئم- كما سبق ونبهنا قبل ايام- الهيئة العامة لشركة بغداد للمشروبات الغازية، وتطرقنا لملاحظات وجدنا من الضرورة ان تثبت على ادائها،

متطلعين ان تعود هذه المؤسسة الانتاجية العريقة الى مكانتها في توفير منتجاتها وتسويقها، مع ضرورات ان يتوفر مساهموها على ابسط مستحقاتهم حين كانت الشركة ولعقود من السنين تصرف ارباحاً مجزية لهم تصل الى مئة ومئتين بالمئة، لكن ما خيب ظنونهم ان تتبخر هذه الارباح المشروعة، بل يواجهون- كما حصل في العام الماضي- بمطالبة إدارة الشركة ان يدفعوا- لا ان يقبضوا- ما يقابل مئة من اسهمهم لانجاز اكتتاب اسهم جديدة، فيما يقف المساهمون حالياً، امام خيبة ظن جديدة بما تردد عن تحقق ارباح تصل الى ٢٥ بالمئة، لكن إدارة الشركة تبخل بصرف هذه النسبة المتواضعة لتعلن مسبقاً انها تفتقر الى نفقات تشغيل للاشهر الثلاثة القادمة بما يعني ان لا مردود من استثماراتهم لهذا العام ايضاً.

**ان ما ينبغي ان يحمي مجلس الإدارة نفسه من تقولات وشكوك قد تكون حقيقية، الالتجاء الى الشفافية**

لكن ما ذكرني به بعض المستثمرين ان الشركة سبق ان تلقت –فوق كل ما انفردت به من حقوق المساهمين –الدعم الذي امتازت به دون غيرها من شركات المياه الغازية حين عدت الشركة الممثلة الوحيدة للعلاقة التجارية، عندما زودتها الشركة الرئيسة صاحبة الامتياز بما قيمته خمسة ملايين دولار من المواد الاولية لمنتجاتها.

ان ما ينبغي ان يحمي مجلس الإدارة نفسه من تقولات وشكوك قد تكون حقيقية، الالتجاء الى الشفافية، لتكون فعاليات الشركة بكل اقسامها وخطوطها الانتاجية واجهزتها الحسابية تمارس انشطتها تحت الضوء وباشراف مباشر من الآليات المعتمدة والقنوات الرقابية والتفتيشية، لأن تراكم مثل تلك الشكوك والتقولات قد تتحول الى ما لا يحمد عقباه.

كما لابد ان تكون لممارسات ملاكاتها ومنتسبيها الضوابط والثوابت التي تلبي حقوق الشركة ومساهميها وتبرمج المردودات المشروعة لكل الاطراف في نفس أولويات انصاف العمال والمنتسبين في شتى مواقعهم الوظيفية والفنية، وبهذه السياقات وبمقدار سلامة ادائها وتواصل انسيابيتها، ستفلح الشركة في استعادة موقعها الريادي كواحدة من اهم المواقع الإنتاجية متواصلة العطاء، وبما يؤهلها لتطوير ادائها وتعزيز انتاجها وتعدد خطوطها الانتاجية وتوسيع مخرجاتها بما ينافس المستوردات ويغطي الحاجة المحلية، لتعم مردوداته المالية كل القطاعات العاملة والممولة في آن واحد.

اننا على ثقة بامكانية خروج الهيئة العامة المقبلة كمحطة واعدة لاعادة النظر بكل التداولات القائمة لتتفاعل مجهودات المستثمرين مع القطاعات المنتجة واجهزة الشركة الادارية عبر خطط وبرامج كفيلة بالغاء كل معوقات التواصل، لتغدو مثل هذه الصيغة من التفاعل نموذجاً في علاقات عمل مؤسساتنا الإنتاجية في شركات القطاعين الخاص والمختلط على السواء.

حركة السوق

# حليب الأطفال بين رداءة النوعية وارتفاع الأسعار

تحقيق / غازي المنشداوي

شهدت الأسواق المحلية خلال الآونة الاخيرة ارتفاع أسعار حليب الأطفال بشكل كبير وتعود اسباب هذا الارتفاع الى رداءة الحليب المخصص للاطفال الذي تقوم بتوزيعه وزارة التجارة بين الحين والآخر وتوقف الوزارة عن تزويد المواطنين به خلال الفترة الحالية حيث ان العديد من المواطنين اشتكوا لعدم حصولهم على الحليب ضمن مفردات البطاقة التموينية خلال الشهرين الماضيين.

(المدى) كانت لها هذه الجولة في بعض أسواق بغداد التجارية والتقت من خلال ذلك بالمواطنين والمعنيين في المجال الصحي والاقتصادي للحديث حول هذا الموضوع فكانت البداية من سوق الشورجة التجاري الذي يزخر بالبضائع والسلع من شتى الاصناف.

يحدثنا السيد (سلام سبع) بائع مواد غذائية قائلاً: شهدت أسعار الحليب المستورد خلال الفترة الماضية ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع سعر علبة الحليب (النيدو) الكبيرة زنة (٢٥٠٠) غرام من (١٧- ٢٠) الف دينار والعلبة المتوسطة زنة (١٨٠٠) غرام من (١٤- ١٨) الف دينار وصغيرة الحجم زنة (٤٠٠) و (٩٠٠) غرام من (٣٥٠٠ -٦٥٠٠) و (٥٠٠٠- ٧٠٠٠) على التوالي فيما بلغ سعر علبة الحليب (كيكوز رقم ١) ستة آلاف ونصف دينار ورقم (٢) (٥٥٠٠) دينار كما شهدت أنواع الحليب المستورد من المناشئ المختلفة ارتفاعات ملحوظة حسب نوعيتها، بينما شهدت نوعيات الحليب التي قامت بتوزيعها وزارة التجارة ركوداً إذ ساهمت رداءة نوعيتها في هذا الركود.

اما المواطن سعدون جاسم الموسوي (كاسب) فيقول ان ارتفاع أسعار حليب الأطفال أدى أثقال كاهل المواطن الذي لديه أطفال مضيفاً الى ان السبب في هذا الارتفاع يعود الى ان وزارة التجارة قامت في الأشهر الماضية بتوزيع نوعيات (رديئة من الحليب) لا يتقبله معظم الأطفال موضحاً ان أسعار الحليب الخاص بالأطفال كانت مناسبة قبل ثلاثة اشهر فلا يتجاوز سعر العلبة من الحجم الصغير الخمسة آلاف دينار بينما يبلغ سعر العلبة الواحدة في الوقت الحالي الستة آلاف دينار مؤكداً ان أسعار الحليب المستورد مستمرة بالارتفاع إذ بقيت الوزارة مستمرة في توزيع مثل تلك النوعيات الرديئة.

واوضح سامر مروان صاحب محل تجاري في سوق الشورجة: ان أسعار حليب الأطفال بدأت بالارتفاع بشكل كبير في هذا الشهر وخصوصاً قبيل شهر رمضان وان بعض النوعيات وصلت اسعارها الى سبعة آلاف دينار وهذا يعود الى ازدياد طلب العائلة العراقية على الحليب التجاري بسبب النوعيات الرديئة التي تتسلمها ضمن مفردات الحصة التموينية وأردف قائلاً: ان أصحاب عدد كبير من المحال بدأوا بخزن كميات من الحليب ذي النوعيات التي تقتنيها العائلة العراقية بسبب الارتفاع المستمر في أسعارها.

مشيراً الى ان هذا الارتفاع في الأسعار يجعلنا نتعرض الى الاحراج من قبل المواطن الذي يتهمنا باننا نستغل الوضع ونقوم برفع الاسعار اما السيد (علي كاظم) فيرى ان بعض الجهات تقوم باستيراد نوعيات رديئة من الحليب بسبب الفروقات في الأسعار التي يستغلها ضعاف النفوس وهذا نوع من الفساد الإداري المستشري في الدولة وتابع قائلاً: تقوم معظم العوائل ببيع الحليب الذي تتسلمه من الوكيل بمبلغ لا يتجاوز الالف دينار وهو لا يكفي لشراء علبة واحدة.

واضاف ان الطفل يستهلك ما يقارب عشر علب في الشهر وهذا ما يرهق ميزانية المواطن العراقي وبالاخص شريحة الموظفين.

بعد ذلك كانت محطتنا التالية عيادة الطبيب (امجد نوزاد) الذي تحدث قائلاً: تصل يومياً الى عيادتي حالات كثيرة من الأطفال خصوصاً الرضع منهم وهم يعانون من الإسهال الشديد أو التهاب الأمعاء حيث نقوم بعلاج بعض هذه الحالات والبعض الآخر نقوم بإدخاله الى المستشفى لسوء حالتهم مؤكداً ان حليب الام هو الأفضل وان الأم ينبغي لها ارضاع ولدها من صدرها دون الاعتماد على أية نوعية من الحليب سواء الذي تقوم باستيراده الوزارة أو الذي يوجد في الأسواق التجارية ويقول الدكتور منهل فخري محمد (اختصاصي اطفال) في منطقة بغداد الجديدة ان بعض الحليب المستورد الذي يباع في الأسواق التجارية دون المستوى المطلوب ورديء النوعية خصوصاً ذلك الذي وزعته الوزارة خلال الفترة الماضية مؤكداً ان الرضاعة الطبيعية لا بديل عنها وان هناك نوعيات جيدة من الحليب يمكن الاستفادة منها وترك حليب الأكياس أو أي نوع آخر من الحليب المنتهية صلاحيته أو مشكوك فيه.

من جانب آخر فقد أكدت وزارة التجارة ان الحليب الموزع ضمن مفردات البطاقة التموينية هو من أفضل النوعيات التي قامت باستيرادها خلال الأشهر الماضية وان الأسواق التجارية تزخر بالنوعيات الجيدة والرديئة موضحاً ان الحليب الذي تم استيراده من قبل الوزارة قد خضع لعدة فحوصات قبل البدء بعملية توزيعه ضمن مفردات الحصة التموينية مشيراً الى ان الوزارة لم تتلق الى الآن أي شكوى من قبل المواطنين أو الوكلاء بخصوص رداءة الحليب الموزع من قبل الوزارة، في الوقت نفسه دعت الوزارة جميع المواطنين

الى التأكد من الحليب الموجود في الأسواق قبل شرائه وخصوصاً تاريخ صلاحيته فالحليب التجاري المستورد لم يتم فحصه خصوصاً اذا كان مستورداً بطريقة غير قانونية وغير خاضعة للرقابة والسيطرة النوعية مؤكداً ان هناك نوعيات من الحليب تشبه الحليب الذي قامت بتوزيعه الوزارة خلال الفترة الماضية والذي دخل الى العراق بطريقة غير قانونية.

# مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

| التفاصيل | |
|---|---|
| عدد المصارف المساهمة في المزاد | ١٢ |
| السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار | ١٤٧٣ |
| السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار | ---- |
| المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار | ٤٩,٥٧٥,٠٠٠ |
| المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار | ------ |
| مجموع عروض الشراء - دولار | ٤٩,٥٧٥,٠٠٠ |
| مجموع عروض البيع - دولار | |

بغداد / المدى

**تم افتتاح المزاد اليومي الثاني و الثمانون بعد السبعمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٦/١٠/٤ وكانت النتائج كالآتي:**

١ - الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنها (٢٠,٥٣٥,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٧٣+١+١٠=١٤٨٤) دينار/ دولار.

٢- الكمية المباعة لاجراء حوالات الى خارج العراق (٢٩,٠٤٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٧٣-٢) + دينار واحد عمولة البنك و اعفاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.